مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
١

الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع

" صورة لتضامن التعبير والمضمون "

إعـــداد

د / منصور على عبد السميع

كلية الآداب – جامعة حلوان

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الواحد والخمسون — اكتوبر ٢٠٠٢

الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع
{صورة لتضامن التعبير والمضمون }

د .منصور علي عبد السميع
كلية الآداب - جامعة حلوان

مدار عمل النحاة العرب القدامى مبنيٌّ في جُله على الإفادة ، فلا عجب أن قسموا الكلم - بداية - إلى أصناف ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف، على الترتيب مقدمين الاسم على الفعل والحرف .

و لم يكن ذلك تعسفا منهم أو اجتراء على اللغة ، بل كان مبنيا على أسس أهمها قابلية تلك الأصناف لتكوين كلام مقبول مفيد ، أو عدم قابليته لذلك .

وعندما قدّم النحاة الأسماءَ على الأفعال ، وجعلوا لها الأوّليّة ، ثم جعلوا الأفعال مقدمة على الحروف ؛ أرجعوا ذلك إلى أن للاسم رتبتين : يخبر عنه ، وبه . والفعل له رتبة واحدة : يخبر به ، ولا يخبر عنه ، أما الحرف فلا رتبة له إذ لا يخبر عنه ، ولا به[1].

تلك الأوّليّة أو السبق تتمثل في أن الكلام لا ينعقد إلا من : اسم واسم .

أو من : اسم وفعل[2] .

ولا يكون كلام مفيد من حرفين ، ولا من فعلين ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرف[3] .

وهذا يعني أن ملاحظة النحاة لأوّليّة الاسم في الكلام ؛ مبنية على وجوده ، إذ لا يخلو منه تركيب مقبول ، وقد دعاهم هذا إلى تقديم الكلام عليه ، فبحثوا في استحقاقه للإعراب دون غيره من أقسام الكلام ؛ لشدة تمكنه[4] ، من ناحية ، ومن الناحية الأخرى «ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء[5]» ، وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف[6] .

وهذا يرجّح أن النحاة اعتبروا دور الأقسام الثلاثة مبنيا بصفة أساسية على دورها التركيبي ، وما تقوم به من وظائف في الكلام المفيد المقبول .

ونستطيع القول بأن هذه القرائن ليست الوحيدة التي تدل على أن النحاة نظروا إلى أقسام الكلم نظرة تركيبية ، فها هو عبد القاهر الجرجاني يقول في معرض حديثه عن الحـــرف : «فإن قلت فكيف قالوا : ما جاء لمعنى ، والأسماء بهذه المنزلة . ألا ترى أن زيدًا والرجل والفرس يجيء كل واحد من ذلك لمعنى مفرد ؟ فالجواب بأن مقصودهم في ذلـــك لمعنى غير متصرف ، وقولهم ليس غير ، يدل على ذلك . ومعنى التصرف أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ، تقول : ضرب زيدٌ، وضربت زيدا ، وجاءني غلام زيد ، فتختلف المقاصد والمعاني في زيد باختلاف آخره ، ولا يكون في هذا الحرف ، لأن قولـــك : هل ، يدل على الاستفهام ، وبل، على الاستدراك ، وإلى ، على انتهاء الغاية ، ومن ، على ابتدائها ، ولا يكون فيها شيء من التصرف . والذي وصفناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والإضافة..»[٧] .

ومـــا ذكره الجرجاني من عدم تصرف الحرف هو بعينه ما وضحه في سبب بناء الأفعال ، «فلو قيل : ضَرَبَ ضَرَبٌ وضَرَبٍ ، أو سَوفَ وسَوفٌ وسَوفٍ لم يُفد بهذا الاختلاف شيئا ، ومن المحال أن يغيّر اللفظ لغير معنى»[٨] .

وإذا كـــان الأصل في الأفعال البناء كالحروف ؛ فلم أُعرِب الفعل المضارع دون غيره من الأفعال ؟

يحاول هذا البحث الإجابة على السؤال السابق.

وسوف يعتمد البحث في حل تلك المشكلة بعض فرضيات هيلمسليف[٩] ، وإجراءاته التي ينطلق من خلالها .

أولها : **تقطيع النص**

وهو يمثل أول إجراء يدل على أنه بدأ إخضاع الحدثان إلى نظام ، فالنص اللغوي الخام حدثان لا يتناهى له طول، شأن المستقيم في الرياضيات، ولذلك فإن تجزئته إلى وحـــدات فارزة يعني تعيين نقطة بداية ونقطة نهاية[١٠].. لأننا بعملية التقطيع نحكم

بوجود أمر ما ثابت يتكرر وراء الأحداث .

ثانيها : **الاستبدال** (Commutation)

لأنك إذا حلّلت صعيد المضمون بدون اعتماد الاستبدال كنت في نهاية الأمر كمن يحلله دون أن يأخذ بعين الاعتبار علاقته بصعيد التعبير في اللغة . وهي علاقة تقتضيها الوظيفة السيميائية[١١] . وهو يمكّن عامة من تحديد الثوابت والمتغيرات .

ثالثها : **تضامن التعبير والمضمون**

عـــندما يُصـــادَف اختلاف بين الثوابت التابعة لصعيد التعبير يُوجد بينهما تعالق (Correlation) يناسبه تعالق آخر على صعيد المضمون ، هذه العلاقة هي النتيجة المباشرة للوظيفة السيميائية ولتضامن شكل التعبير وشكل المضمون[١٢] .

وسوف نحاول استخدام إجراءات هيلمسليف لنصل إلى أسباب إعراب الفعل المضارع ، منطلقين من أقوال البصريين والكوفيين .

أولا : **أقوال البصريين** :

ما أشاروا إليه من مشابهة حاصلة بين الفعل المضارع والاسم ، وقد عدوا وجوها لتلك المشابهة ؛ منها[١٣]:

١ -أنه يتخصص بالحرف (السين وسوف) كما يتخصص الاسم بالحرف (أل) .

٢ -أن اللام تدخل عليه في خبر «إن» كما تدخل على الاسم .

٣ -أنه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه .

٤ -أنه يكون صفة كما يكون الاسم .

٥ -أنه يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة .

وإن كانت هذه الوجوه قد عُورضت ونُقدت ؛ فلم تصمد كثيرا أمام التدقيق[١٤].

ولكـــن مـــا يجب التنبه إليه هو أن النحاة قد فطنوا إلى تلك المشابهة ، وبإجراء الاستبدال تتضح المشابهة ، فمثلا نقول :

محمد قائم

وباستبدال الخبر (قائم) بالفعل المضارع (يقوم) يصح التركيب ، فنقول :

محمد يقوم

ولكننا لا نستطيع الاستبدال بفعل الأمر ، إذ لا يصح أن نقول : محمد قم لعدم إفادة التركيب عندهم .

وكذلك لو قلنا : إن محمدا لقائم

نستطيع القول : إن محمدا ليقوم

ولكننا لا نستطيع أن نقول : إن محمدا لقام[١٥] .

ثانيا : موقف الكوفيين

الذي نظر إلى أن إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا بالمشابهة ، وأرجعوا ذلك إلى المعاني المختلفة التي تدخله[١٨].

ويبدو البون شاسعا بين توجه البصريين والكوفيين في إعراب الفعل المضارع ، إذ يتمثل موقف البصريين في الحكم على الأسماء بالأصالة وعلى الأفعال بالفرعية من جهة، ومن الجهة الأخرى ذلك اللبس الذي يعتري الأسماء - عند التركيب - نتيجة المعاني التي تعتورها - على حد قولهم - من فاعلية ومفعولية وإضافة ، أما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ[١٧] .

أما الكوفيون فينطلقون في موقفهم من الحكم على الأفعال بالأصالة كالأسماء، ثم تلك المعاني التي تدخل الأفعال فتجعلها بحاجة إلى التفريق بينها حتى لا يقع لبس .

موقـــف البصريين القائل بفرعية الفعل ولزومه لمعنى واحد ، جعلهم يبحثون عن مخرج من إشكالية إعراب الفعل المضارع - إذ الأصل في الأفعال البناء لفرعيتها ولزومها لمعنى واحد كما سبق - فعرضوا لوجوه المشابهة - التي سبقت الإشارة إليها - وإن كان ذلك لا يُغيّب حقيقة إعراب الفعل المضارع .

في الجانب الآخر المعبر عن موقف الكوفيين القائل بأصالة إعراب الفعل المضارع لدخول المعاني المختلفة عليه ، رغم وجاهته إلا أنه بحاجة إلى وقفة .

فالمعـــاني التي أشار البصريون إلى دخولها على الأسماء ويلتبس بعضها بعضا ، مما

أوجـــد الحاجة إلى التفريق بينها بالإعراب ؛ تمثل وظائف نحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ؛ وهي واضحة . أما المعاني التي تدخل الأفعال المضارعة ، ولا تدخل غيرها من الأفعال ؛ فهي مبهمة ، وبحاجة إلى بيان وتفصيل .

وســـوف يكتفى في إجراء البحث بحالتي الرفع والنصب دون الجزم ، باعتبارهما الإعـــراب المشترك بين الأسماء والأفعال المضارعة ، وباعتبار أن المحلات الأساسية في العربية هي الرفع والنصب ، أما الجر فهو محل بديل أو فرعي وكذلك الجزم فرع على فرع[١٨] .

ومـــن المفيد - قبل الشروع في بيان هذه المعاني - أن نقر مبدأ ضروريا عن كون الأسماء تمثل الأعيان الثابتة[١٩] .

فالجملـــة الاسمـــية تفيد الثبوت مطلقا ، فجملة مثل : « زيد أخوك» لابد بهذا المفهوم من أن تكون واقعة بالنسبة إلى تحقق وجودها ، أي إلى تحقق تلك النسبة بين «زيد» و«بينك»[٢٠] . أو ما يمكن أن نطلق عليه : ماله وجود عقلي أو فعلي يمكن التحقق منه .

وهذا بعينه ما صاغه السيرافي في إجابته على السؤال : «إن سأل سائل ، فقال :إذا قلنا : «زيد فاعل» و«إن زيدا لفاعل» . أو «فاعل» ، هل دل هذا على وجود المعنى الذي ذكره في وقته ، أو هو مبهم لا يوقف عليه ؟ .»[٢١] .

يقول مجيبا : «فإن الجواب في ذلك أن الإخبار عن الأشياء كلها أَوْلَى الأوقات بها الوقـــت الذي فيه الخطاب في المعنى ، لأن اللفظ صيغ له ، وذلك أن المتكلم إذا قال : زيد قائم، فإنما يريد إفادة المخاطب ، وتعريفه من أمر زيد ما خفي عليه ، وإن لم يكن في حاله قائما ، فهذا الوصف غير لازم له ، والمعتاد في الخطاب أن يكون للحال ، فعُلم مـــن جهة المعنى أن الوصف متى عُرِّي من النسبة إلى وقت بعينه، كان مقصورا على وقـــت التكلم به والإخبار ؛ لما بيّنا أن حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته»[٢٢] .

وبالنظر إلى الفعل في أقسامه : الماضي والمضارع والأمر ، نجد الفعل الماضي يعبر

عـــن زمـــان ماض قد انقضى وأتى عليه زمانان لا أقل[٢٣] ، والأمر يعبر عن زمان مســـتقبل، وهمـــا فعلان معقولان[٢٤] ، أما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم[٢٤] .

وذلك يعني - في صورة بسيطة - أن نقطة الارتكاز الأساسية هي نقطة التكلم، يســـبقها مـــا قبل التكلم ، وهو الزمن الماضي ، وما بعد نقطة التكلم - وهو الزمن المستقبل . ونقطة التكلم هي ما يمكن التحقق منه . وتعليل غالب النحاة لأسبقية الفعل المضارع باعتبار أن الأصل في الفعل أن يكون خبرا ، والأصل في الخبر أن يكون صدقا، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فتحقّق وجودُه . فيصدق الخبر عنه[٢٦] .

وهو ما يشير إليه الرضى بقوله عن المضارع : «هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقـــال بعضهم هو حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة»[٢٧] ، فهو يعبر عن « الحقائق والعادات»[٢٨]، والتجارب[٢٩] . ومن هنا فإن الدكتور مهدي المخزومي يرى في جملة :

الإنسان يدبر والله يقدر

«أن الحدث لا يحدث في زمان معين ولكنه يحدث في كل زمان ولا يُلاحظ فيه زمـــان معـــين»[٣٠] فهـــو على ذلك «يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته»[٣١]، وهذا بعينه ما عبر عنه ابن الأنباري من قبل في تعليل الكوفيين لإعراب الأفعال المضارعة بأنه قد «دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة»[٣٢].

واتفاق النحاة على أن كلًّا من الأسماء والأفعال المضارعة يلتقيان في كون الخطاب بهما للحال مما يجعلهما يعبران عن حقائق يمكن التماس صحتها من عدمه - صدقها أو كذبهـــا - بالرجوع إلى الواقع الخارجي ، وبأن الفعل المضارع يصلح دون غيره من الأفعال في موضع الأسماء كما بيّنا من قبل بإجراء الاستبدال ، رغم ذلك يبقى مفهوم المعاني - الذي قال به الكوفيون غير واضح أو مفهوم بقدر كاف .

وهذا ما سنعمل على بيانه في الحديث عن حالتي نصب الفعل ورفعه .

١ -نصب الفعل المضارع

١-١- مواضع ينصب فيها ، ويجوز الرفع

١-١-١- بعد أنْ

رغم تمسك النحاة المتأخرين بنظرية العامل - باعتبارها نظرية تعليمية - فالفعل المضـــارع منصوب والعامل فيه «أنْ» إلا أنهم لم يغفلوا ذكر شروط مصاحبة لنصب الفعل المضارع في وجود الأداة « أن» العامل ، ففرقوا بين وقوع أن والفعل المضارع بعد كلام يدل على ثبات الحال والتحقيق كالعلم واليقين[٣٣] ، وبين وقوعها بعد كلام يدل على شك[٣٤] .

أما النحاة المتقدمون ، وعلى رأسهم سيبويه - رغم تمسكهم كذلك بنظرية العامل -فإنهم بينوا ما وراء الشك ... أو العلم واليقين والتحقق .. باعتبارها مجموعة قرائن تتضافر على صعيدي التعبير والمضمون .

وربطوا ذلك بدلالة الزمن فإنها «لا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يستقبل»[٣٥] .

وهو مردود إلى دلالته العميقة ؛ التي نصورها فيما يلي :

- زمن الحال = ثبات = يقين = علم ، تحقق ، انكشاف ،...

- زمن المستقبل = ما لم يقع بعد = توقع = غير ثابت = شك ، طمع ، رجاء ،...

وذلك مثل[٣٦] :

أرجو أن تقومَ

أعلم أن تقومَ

فالتركيب الأول صحيح مقبول ، أما التركيب الثاني فلا يجوز .

التركيب الأول فيه تضامن على صعيدي التعبير والمضمون يتمثل في :

مستوى التعبير

أرجو أن «تقومَ

فعل دال على توقع + أنْ + فعل مضارع + علامة النصب

مستوى المضمون

أرجو أن تقومَ

دلالة الاستقبال متضامنة مع دلالة الفعل الأول على التوقع [لأنه لما لم يقع بعد] لا اليقين، وكانت علامة الإعراب (النصب) مقررة لتلك الدلالة .

أما التركيب الثاني

أعلم أن تقومَ

فهو غير جائز نحويا ، لعدم تضامن التعبير والمضمون

فدلالة الفعل (أعلم) متناقضة مع دلالة أن والفعل المنصوب.

فالفعل (أعلم) يدل على «أن هذا شيء ثابت في علمك»[٣٧]، وهي دلالة الحال الثابتة ، وهو ما يتناقى مع دلالة أن والفعل المنصوب المرتبطة بالاستقبال .

وكذلك لا يقبل التركيب إذا كان الفعل المتقدم غير قلبي مثل :

فعلت أن تقوم .

ويبين سيبويه ذلك الفرق السياقي الناتج عن فرق آخر يتمثل في توجه المتكلم، يقول :«وإنما منع خشيتُ أن تكون بمنزلة حلتُ وظننتُ وعلمتُ إذا أردت الرفع أنك لا تـــريد أن تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك ولكنه كقولك : أرجو ، وأطمع ، وعسى .فأنت لا توجبُ إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف ، ولذلك ضعُف أرجو أنك تفعلُ ، وأطمعُ أنك فاعل .

ولو قال رجل : أخشى أنْ لا تفعلُ ، يريد أن يُخبر أنه يخشى أمرًا قد استقر عنده أنه كائن . وليس وجه الكلام[٣٨] .

من هنا لا يمكن الاعتماد على مجرد وجود الأداة « أنْ » فقط ، إذ لابد من إدراك مجموعة القرائن المصاحبة للسياق ؛ التي تبدت في كلام سيبويه ، وتمثلت في أنه يوجد تعالق (وظيفة إما ... إما) بين الرفع والنصب على مستوى التعبير ؛ يطابقه تعالق آخر على مستوى المضمون[٣٩] .

وبمعنى آخر نقول إن وجود ثابتين من ثوابت التعبير قرينة دالة على وجود ثابتين من ثوابت المضمون[٤٠] .

فمثالا سيبويه :

أخشى أن لا تفعلَ

أخشى أن لا تفعلُ

على مستوى التعبير كان النصب والرفع دليلا على وجود ما يقابلهما على مستوى المضمون .

فالرفع : يدل على أنه يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن = دلالة الحال = الوقوع

والنصب : يدل على أنه لا يريد أن يخبر أنه يخشى شيئا قد ثبت عنده = عدم الوقوع إنما التوقع = دلالة الاستقبال

الأمر على ذلك ليس وقفا على الأداة وحدها ، أو قرينة واحدة ، بل يمتد مع امتداد التركيب والسياق .

فالأداة وحدها ليست كافية لتوجيه المعنى ، وكذا الأمر بالنسبة إلى علامة الإعراب، أو غيرها . فهي أمور مجتمعة لا متفرقة .

وإشارة متأخري النحاة إلى أن وقوع أفعال العلم واليقين قبلها ، يوجب الرفع؛ فتكون أن المخففة من الثقيلة[٤١] ؛ لا يمكن أن يؤخذ على إطلاقه ، خاصة مع قول سيبويه : «وتقول : ما علمت إلا أن تقومَ ، وما أعلم إلا أن تأتيَه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتّة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي أن تقومَ، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمتم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمتُ إلا أن ستقومون»[٤٢] .

فرغم وجود فعل (العلم) في مثالي سيبويه

ما علمت إلا أن تقومَ

ما أعلم إلا أن تأتيَه

إلا أن الفعل المضارع جاء منصوبا بعد «أنْ» ؛ فوجه المعنى إلى أن المتكلم ليس على يقين من ذلك الأمر ، بل هو رأي يراه . فإن أراد التعبير عن يقينه وأن ذلك أمر كائن ثابت (دلالة الحال) ؛ كان رفع الفعل المضارع - رغم وجود الأداة أن - متضامنا مع فعل العلم السابق .

ويفهـــم من كلام سيبويه أن مدار الفرق بين «أنْ الناصبة» و«أن» المخففة من الثقيلة ، أنّ الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر، والمخففة تقتضي تأكيد الشيء وثبوته واستقراره[٤٣] .

ونستطيع بعد ذلك أن نفهم المراد في قول الشاعر[٤٤] :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثمـــا كنتما لاقيتما رشـــدا

أن تحملا حاجة لي خف محملهـــا ... وتصنعا نعمة عندي بها ويـــدا

أن تقرآن على أسمـــاءَ ويحكمـــا ... مني السلام وألا تشعرا أحـــدا

وكـــأنّ الشاعر عندما سأل صاحبيه أن يحملا ، ويصنعا ، وألا يشعرا ، ونصب الأفعال الثلاثة ، ربط ذلك بدلالة الاستقبال وأنّ ذلك غير واقع الآن وإن كان متوقعا ، إلا أنه على يقين من أنهما يقرآن على أسماء السلام عندما يريانها ، وأن السلام واقع لا محالـــة ، وظني أن جمال أسماء وحسنها - عند الشاعر - يسبي من يراها ويستنطق من يحضرها السلام .

وكذلك قول الشاعر[٤٥] :

إني زعيم يا نويـــــــــ ... قـــة إن نجوت من الزَوَاحِ

وسلمت من عرض الحتو ... ف من الغـــدو إلى الرواحَ

أن تهبطين بـــلاد قـــــو ... م يرتعـــون من الطِـــلاح

فالشاعر - في أول أبياته - على يقين تام لا شك فيه ، وفي ثبات من حدسه وأمره أن ناقته تهبط أرضا خصيبة ، وكأنه يستحضر ذلك في ذهنه ، بل يراه بعينيه حاضرا إن كُتِبَتْ لها النجاة والسلامة .

١-١-٢- بعد إذن

ينصب الفعل المضارع بعد إذن إذا وقعت أولا[٤٦]، وكانت جوابا في تركيب دال على الاستقبال . وحملوها في ذلك على ظن ورُأرَى وأخواتها .

واشتراط النحاة أن تقع أولا ؛ يعني أن الكلام مبنيٌّ عليها هي - كحال ما حُملت عليه «ظن» - ولم يتقدمها ما يعتمد عليه الكلام ، مثل قولنا :

أنا إذن أزورُك

برفع الفعل ؛ لأنه معتمد على ما ابتدئ به الكلام «أنا» ، فيقع الفعل «أزورك» خبرا عن «أنا» والخبر هنا فيه دلالة الحال .

فإن ابتدأنا بـ«إذن» كان الكلام مبنيا عليها .

وإدراك سيبويه أن أي تغيير يلحق عنصرا من عناصر التعبير يقابله تغير في المضمون؛ عندما قام بإجراء استبدال عنصر من العناصر «تقول إذا حُدِّثتَ بالحديث : إذن أظنُّه فاعلا ، وإذن إخالُك كاذبا ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، ...، ولو قلت :إذن أظنَّك ، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت ، وكذلك إذن يضربَك ، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[٤٧] .

وهو ما يمكن أن نرى فيه تعالقا على مستوى التعبير ، فهو - أي ما بعد إذن هنا - إما مرفوع وإما منصوب . يقابله تعالق آخر على مستوى المضمون ؛ إذ يكون على النحو التالي:

إما أنك تخبر أنك في حال ظن تلك الساعة

وإما أنك تخبر أن ظنك سيقع .

والمسألة لا تتوقف عند حد الاستبدال أو بيان تعالق ما؛ فهناك نص آخر عند سيبويه يستحق التوقف عنده بالنظر والتحليل ، يقول : «وتقول :

إن تأتني آتك وإذن أكرمُك

إذا جعلت الكلام على أوله و لم تقطعه ، عطفته على الأول . وإن جعلته مستقبلا نصبت ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى . وهذا قول يونس، وهو حسن ، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذن أفعلُ ، إذا كنت مجيبا رجلا»[٤٨] .

فنحن هنا إزاء تقطيع للنص وفرز عناصره ، و لم يعد الأمر متعلقا - كما سبقت الإشارة- باستبدال أو بيان وظيفة أو رصف لمجموعة قرائن ؛ بل أبعد من ذلك ؛ فهو نظر في عمق التركيب : أهو من تركيب واحد أم من تركيبين ؟

إذا رفعنا الفعل بعد إذن ، فالتركيب :

وإذن أكرمُك

مقطوع عن الكلام قبله ، وكأنه كلام جديد ، وفيه الدلالة على الحال ، كأنك أجبت رجلا - على حد تعبير سيبويه - مخبرا إياه أنك تكرمه الساعة .

أما النصب فإنه يقصد به إلى دلالة الاستقبال والإخبار بأنك تكرمه وأنّ كرمك سيقع في المستقبل ، والواو هنا للعطف على الشرط وجوابه .

ويبقى الجزم باعتبار الواو عطفت الفعل على جواب الشرط ، ولا اعتبار لـ«إذن» .

١-١-٣- بعد حتى

يقدم الرضي الاستراباذي تصوره واضحا صريحا في إجابته على السؤال : متى يرفع المضارع بعد «حتى» ومتى ينصب ؟ ، يقول مجيبا : «قلنا : ذاك إلى قَصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد «حتى» : إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع..»[٤٩] ، ويفصّل القول في حالاته ونماذجه ، ثم يتابع استعراض نصبه بقوله : «وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب ، وكذا يجب النصب إن لم يقصد ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ..»[٥٠] .

وينـــبغي قبل تفصيل القول أن نبيّن المقصد من دلالة الاستقبال المصاحبة لنصب الفعل المضارع بعد «حتى» ، يقول : «ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها ، كالدخول بالنظر إلى السير (لا بالنظر إلى حال التكلم) فإن الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب»[٥٣] .

وملاحظـــة الرضى الدقيقة التي ربط فيها بين قصد المتكلم وعلامة الإعراب تمثل جانبا قويا على صعيدي التعبير والمضمون .

وتفصـــيلات النحاة التي أوردوها ممثلين لها تبين لنا إدراكهم التغيير الحادث في عناصر التعبير والذي يقابله تغيير في عناصر المضمون .

في مثالهم : سرت حتى أدخلُها

نجد عناصر التعبير : فعل ماض مثبت + حتى + فعل مضارع + علامة إعراب (رفع)

وعناصـــر المضمون : دلالة ما بعد حتى على الحال إما حقيقة (أي عند الدخول) وإما حكاية حال ماضية .

وكـــأن المتكلم عندما أورد ما قبل حتى فعلا ماضيا مثبتا (غير مسبوق بنفي أو اســـتفهام) ، وما بعد حتى فعلا مضارعا مرفوعا ؛ يقصد إبلاغنا بأنه قال ذلك وقت الدخول ، أو أنه يحكي حالا كان عليها من قبل (ماضية) .

أما إذا نُصب الفعل بعد حتى : سرت حتى أدخلَها .

فإنه لم يتغير من عناصر التعبير سوى علامة الإعراب من الرفع إلى النصب .

أما المضمون فإنه يعني أن ما بعد حتى (الدخول) غاية لما قبلها (السير) ، مع دلالة الاستقبال لما بعد حتى[٥٢] .

وهو إن كان استبدالا من جهة ، فهو من الجهة الأخرى تعالق بين وظيفتي الرفع والنصب ؛ يقابله تعالق آخر على مستوى المضمون .

أما إذا قلنا:

ما سرت حتى أدخلَها

أسرت حتى تدخلَها

فما قبل «حتى» مسبوق بنفي أو استفهام ، وما بعدها فعل مضارع منصوب ، هذا التغير الحادث على صعيد التعبير يقابله تغير على صعيد المضمون بالضرورة ؛ «لأن السبب منتف في الأول وغير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك في الثاني ، فكيف يمكـــن الحكم بحصول مسببه»[٥٣] . فانتفاء السبب أو وجوده من عناصر المضمون ، وكـــذا ثبوت الشيء على وجه اليقين أو عدم ثبوته . كل ذلك يقابله تغير في عناصر التعبير ؛ يكون دليلا على ما يريده المتكلم من معنى أو مضمون ، ويكون مؤشرا له .

وكذا لو قلنا : من سار حتى يدخُلَها

بالرفع يكون الاستفهام عن السائر لا عن السير[٥٤] .

والنصب تعبير عن أن الاستفهام عن السير لا السائر .

وفـــرقوا كذلـــك بين أن يلحق الكلام عوارض الشك بعد حتى والفعل ، وبين اعتراض الشك قبل حتى ، ففي الأول يجوز الرفع والنصب على ما تريد من المعنى ، وفي الثاني لا يتصور الرفع[٥٥] .

وفرقوا في حال النصب بين كون التركيب فيه معنى السبب والعلة وكونه غاية[٥٦] ، وفصل الكوفيون في غير السببي ؛ فإن كان الفعل بعد حتى حادثا كان النصب ، وإن كان غير حادث فالرفع[٥٧] .

هذا التدقيق في بيان عناصر المضمون الكامنة وراء صورة من صور التعبير بعينها ؛ جعلت النحاة يفرزون التراكيب غير الصحيحة أو غير المقبولة من التراكيب الصحيحة المقبولة . وهذا هدف لا تخفى أهميته على أحد .

وأمثلة ذلك كثيرة في كتاب سيبويه ، منها : «لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلُها لم يجز ، لأنك لم تجعل لكان خبرا»[٥٨] .

أما قول حسان بن ثابت :

يُغْشَون حتى لا تَهِرُّ كلابُهم لا يسألون عن السواد المقبلِ

فـــلا يجـــوز نصب الفعل بعد حتى ، ولا مفر من رفعه ؛ لأن المقام مقام مدح ، وغـــرض الشاعر تقرير كرم ممدوحيه ، فجعل من عدم هرير كلابهم كناية عن كثرة ضيوفهم ، واعتيادهم ذلك .

ولو نصب الفعل «تهر» لجعله غاية للغشيان ، وذلك يتنافى مع غرض الشاعر ، والمقام المقصود .

١-١-٤- بعد الفاء

لم يكن من اهتمام بالمعنى عند النحاة كما كان في نصب الفعل المضارع بعد الفاء، ربمـــا كان ذلك مرتبطا بنظرية العامل ، فالفعل - عند البصريين - منصوب بـــ«أن» مضمرة بعد الفاء ؛ إلا أنه بدا واضحا من خلال عرضهم للمعنى في التراكيب التفاتهم إلى عدة أمور ، ركز الرضي على أمرين ، يقول :

«وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب ، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع ، بلا قرينة مخلصة للحال أو الاستقبال : ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع ، فلو أبقَوه مرفوعا ، لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ، فصَرْفه إلى النصب منبهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفا ... ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية»[٥٨] .

فهو هنا يربط بين نصب الفعل بعد الفاء بأمرين :

١- النص على السببية .

٢- الدلالة على الاستقبال .

وهو ما ذكره سيبويه - من قبل - في صورة تطبيقية ؛ يقول :

«وتقول : حسبته شتمني فأثبَ عليه ، إذا لم يكن الوثوب واقعا ، ومعناه : أن لو شتمني لوثبتُ عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ؛ لأن هذه بمنزلة قوله : ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ . واعلم أنك إن شئت قلت : ائتني فأحدِّثَك ، ترفع . وزعم

الخليل : أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث ، ولكنك كأنك قلت : ائتني فأنا ممن يحدثُك البتة ، جئت أو لم تجئ»[٥٩] .

وهو ما يمكن أن نمثله بـــ :

صعيد التعبير :

ما قبل الفاء + الفاء + فعل مضارع + علامة النصب

حسبته شتمني + فـــ + أثبَ عليه

يقابله على صعيد المضمون :

أراد المتكلم إبلاغنا أن العلاقة بين ما قبل الفاء وما بعدها علاقة سببية ، وأن ذلك لم يقع بعد ، فدلالته الاستقبال .

وباســـتبدال وظيفة النصب بوظيفة أخرى على صعيد التعبير- وهي الرفع هنا - سيقابله استبدال على صعيد المضمون ، وهي الدلالة على أن الوثوب قد وقع فعلا .

وكذلك الأمر في سؤال سيبويه للخليل عن قول الشاعر :

فما هو إلا أنْ أراها فجاءة فأَبْهَتُ حتى ما أكادُ أجيبُ

فأجابه بقوله : «أنت في أبهت بالخيار إن شئت حملتها على أن وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت»[٦٠] .

هذا الاختلاف في اللفظ بين رفع الفعل «أبهت» ونصبه ، وهما من ثوابت التعبير؛ يعـــني وجود ثابتين مقابلين لهما من ثوابت المضمون . أو يعبر عن وجود تعالق : إما الرفع وإما النصب على صعيد التعبير ، يقابله تعالق آخر على صعيد المضمون .

وقد فصّل النحاة في مسائل هذا الباب ، فنظروا إلى ما قبل الفاء ، فإن كان غير واجب[٦١] كان النصب ، وإن كان في الواجب لم يكن إلا الرفع[٦٢] .

إلا أننا لا نستطيع إغفال قصد المتكلم الذي يوجه التعبير ، ومثال ذلك ما أورده سيبويه تعليقا على قول الشاعر :

ألم تسألِ الربعَ القواء فينطقُ وهل تخبرنك اليوم بيداءُ سملقُ

يقول : «لم يجعل الأول سببا للآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال ، كأنه

قال : فهو مما ينطق»[٦٣] .

فالشـــاعر هنا لم يقصد أن يجعل السؤال سببا للنطق ، ولكنه جعل الربع ينطق بلســـان مشاهده معبرا عن حاله ، فانتفت دلالة الاستقبال كذلك ، وهما من عناصر صعيد المضمون المتعالقة مع النصب على صعيد التعبير .

١-١-٥- بعد الواو

التي يطلق عليها الكوفيون واو الصرف ، وقصدوا من ذلك أن الفعل «الثاني غير داخل في حكم الأول فنصبوه ، صار العدول به عن معنى الأول»[٦٤] «مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف»[٦٥] . وهذا التفات دقيق من النحاة إلى المضمون (المعنى) المرتبط بالتعبير . وملاحظتهم أن أي تغيير على صعيد التعبير يقابله تغيير على صعيد المضمون .

وأبرز مثال على ذلك قولهم :

لا تأكل السمك وتشربَ اللبن

يقول سيبويه : «إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يـــأكل الســـمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال»[٦٦] .

وهو ما يمكن أن نمثله على تلك الصورة :

صعيد التعبير : لا تأكل ... + و + تشربَ

فعل (غير واجب) + و + فعل مضارع + علامة نصب

يقابله على صعيد المضمون :

النهي عن أكل السمك مع شرب اللبن

أي لا تجمع بينهما ، وفيه إباحة كل واحد على حدة .

أما إن غيّر شيئا على صعيد التعبير ، فجعل الفعل بعد الواو مجزومًا ، بأن عطفه على الفعل قبله ؛ فإن المضمون سيتغير لا محالة ، إذ يكون النهي عن كل واحد منهما

سواء كانا منفردين أو مجتمعين .

ويستمر الأمر هكذا إن جعلنا الفعل بعد الواو مرفوعا على القطع والاستئناف، فالمعنى سيتغير إذ سيكون النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن على كل حال[٦٧]

وهو ما يمكن أن نعيد صياغته وفق فرضيات هيلمسليف ،

١- تقطيع النص

فرفع الفعل بعد الواو ، يعني انقطاع الكلام ، فجملة «وتشرب اللبن» منقطعة عن الكـــلام قبلها . أما في حالتي نصب الفعل وجزمه فالكلام متصل أوله بآخره ، على اختلاف في وسائل الاتصال .

٢- الاستبدال

وهذا الإجراء نحكم بمقتضاه بوجود بنيتين (أو جملتين) مختلفتين أو أكثر .

٣- التعالق في التعبير بين رفع الفعل ونصبه وجزمه، يقابله تعالق آخر في المضمون .

٤- وهـــذا يؤدي بدوره إلى الحكم على بعض التراكيب بعدم جوازها أو صحتها أو عدم قبولها . بمعنى أنها وسيلة لفرز التراكيب الصحيحة من غيرها .

يمثل ذلك قول سيبويه : «اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء ، وأنها يجيئ ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأول كما جاء ما بعد الفاء»[٦٨] .

ويسوق لذلك شاهدا قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ويعلق عليه قائلا : «فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمعنَّ النهي والإتيان[٦٩]» ، ولو جزم كان المعنى فاسدا .

وكذلك يتعين الرفع في قول الشاعر :

على الحكم المأتي يوما إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصِدُ

وقد بيّن العلماء أنه لا يجوز نصب «يقصد» ، ويتعين القطع بين الفعلين «يجور»

و«يقصـــد» بالمخالفـــة بينهما في لفظ الإعراب ؛ حتى لا يتناقض المعنى ويؤول إلى الإحالة، يقول الرضى : «لم ينصب يقصد لأنه احتمل مع النصب ، أن يكون معطوفا عـــلى يجور المنفي ، فيكون المعنى : على الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض ، ويحتمل أن يكون عطفا على : لا يجور ، الكائن بمعنى : يعدل ، بمعنى على الحكم أن لا يجـــور وأن يقصـــد ، فترك العطف خوفًا من اللبس ، ورفع على القطع ، أي : وهو يقصد»[٧٠] .

خلاصـــة ذلـــك أنه ينبغي في نصب الفعل المضارع بعد الواو مراعاة مجموعة قرائن تصاحبه :

١ -الدلالة على الجمعية (معنى مع) .

٢ -اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، دلالة الاستقبال.

٣ -أن تكون في غير الواجب (النهي ، النفي ، الاستفهام) ، ...

٤ -الصرف .

١-١-٦- بعد أو

الـــتي يجمعها النحاة في إطار واحد مع الفاء والواو ، وقد قدرها سيبويه بـــ«إلا أنْ»[٧١]، وقدرها بعضهم بـــ«إلى أنْ» واعترض عليهم بـــ : لأطيعنّ الله أو يغفر لي .

والصـــحيح عـــند كـــثيرين أنها لأحد الشيئين[٧٢]، وأضاف إليه الرضى إرادة «التنصـــيص على حصول أحدهما عقيب الآخر ، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني»[٧٣] فلو قلنا: لألزمنك أو تقضيَني حقي

يكـــون المعنى أن الفعل الأول (اللزوم) يقع ، ثم يرتفع بوجود الفعل (تقضيني) الواقع بعد أو ، فيكون سببا لارتفاعه[٧٤] .

وينبغي التنبه إلى أن نصب ما بعد «أو» مقرون بإضاءات النحاة السابقة مضافا إليها ما ذكروه من العدول عن ما أوجبه اللفظ الأول[٧٥] ، أي لا يُقصد به العطف على سابقه .

وتبدو مراعاة تضامن التعبير والمضمون فيما قدمه سيبويه من أمثلة وشواهد في باب

«أو» ، منها قول امرئ القيس :

فقلت له لا تبك عينُك إنما نحاولُ ملكا أو نموتَ فنعذرا

يقول : «والمعنى على إلا أن نموت فنعذرا ، ... ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول، يعني أو نحن ممن يموتُ»[٧٦] .

وكأن النص هنا يحتمل :

١- القطع

فيكون الفعل (نموت) - على كلام سيبويه - مبتدأ مقطوعا من الأول ، وبذلك يمثل الكلام قبله بنية أولى ، والفعل (نموت) يمثل بنية ثانية ، وقد قطع بينهما .

٢- الوصل

أ- بعطف الفعل (نموت) بالرفع على الفعل (نحاولُ) قبله .

ب- بنصب الفعل (نموت) ، فيكون المعنى - على تقدير سيبويه :

إنما نحاول الوصول إلى هذا الملك إلا أن يحول بيننا وبينه الموت .

وعلى الجانب الآخر نجد تعالقا على صعيد التعبير يتمثل في وظيفة إما الرفع وإما النصب. يقابله تعالق آخر على صعيد المضمون .

ولا أجـــد مغـــالاة في القول بأن النحاة القدامى أدركوا ذلك جيدا . فها هو ذا سيبويه يورد بابا في اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن[٧٧]، عرض فيه لذلك التغيير الذي يحدث في المضمون (المعنى) مقابلا للتغيير الحادث في التعـــبير (الإعراب هنا). وقد كانت التراكيب الواقع فيها : الواو والفاء وثم وأو ، مجالا للتطبيق في بابه هذا ؛ مبينا أنه يصح على مستوى التعبير التبادل بين رفع الفعل بعد هذه الأحرف وبين نصبه (أو التعالق أو الاستبدال بمفهوم هيلمسليف) ، إذا قابله على مستوى المضمون تعالق آخر أو استبدال .

أمـــا إذا كـــان المضمون لا يقبل استبدالا أو تغييرا ؛ ثبت التعبير على صورة واحدة[٧٨] ، وأرجع ذلك إلى ما يداخله من فساد أو لبس أو تناقض ، وما شابه ذلك .

١-٢- مواضع يُنْصَب فيها ، ولا يجوز الرفع

١-٢-١- بعد لن

التي لنفي المستقبل ، ومذهب سيبويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكـون الـنفي بها آكد من النفي بـ«لا»[٧٩] ، وإن كان الزمخشري يذهب إلى أنها «لتأكيد ما تعطيه» «لا»من نفي المستقبل»[٨٠] ، ومثّل لذلك مفرقا بين «لا» و«لن» بقوله : «تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم مكاني ، قال الله تعالى : «**لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين**» الكهف٦٠، وقال تعالى: «**فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي**» يوسف٨٠»[٨١] .

ويـرى السهيلي أنك «تنفى بـ «لن» ما كان ممكنا عند المخاطب مظنونا أن سـيكون ؛ فتقول له : «لن يكون» ، لما يمكن أن يكون ، لأن «لن» فيها معنى «أن»[٨٢] .

وإشـارة الزمخشري - رغم معارضة النحاة له[٨٣] - متضامة مع كلام السهيلي ؛ تفـيد قصد المتكلم إلى تأكيد نفيه لما وقع في ظن المخاطب من إمكان وقوع أمر في المستقبل .

وفـيه إشـارة أخرى إلى أن التراكيب الواقع فيها الفعل المضارع المنصوب بعد «لـن»؛ لـيس منبتا من الحديث ، إنما هو موصول بكلام قبله في سياق ما يقع بين أطراف متعددة أو بين طرفين على الأقل .

نستطيع أن نفهم - بعدُ - سبب منع النحاة لمثل قولهم : لن يقوم زيد أمس ، و:لن يقوم زيد الآن .

١-٢-٢- بعد كي

قام النحاة بإجراء استبدال فيما بين الحروف ، أدى بهم إلى حمل بعضها على بعض مـن جهة ، وإلى فرز التراكيب قبولا ورفضا من خلال فهمهم لمضامين التراكيب أو صور التعبير المختلفة .

وقد صنعوا صنيعهم هذا مع «كي» ، فحملوها على حرفين :

الأول : «أن»

إذ جعلـــوا «كي» مشابهة لـــ«أنْ» معنى وعملا[٨٤] ، من جهة وقوع المستقبل بعدهـــا ، ودخول اللام عليهما ، فقد جعلوا قولهم : أتيتك لكي تكرمني ؛ كقولهم : أتيتك لأن تكرمني[٨٥] .

إلا أنهم تنبهوا إلى أن هذه المشابهة ليست تامة ، إذ لا تتصرف تصرف أنْ[٨٦]، فلا يحسن أن تقول : أريد كي تقوم[٨٧] .

ويصح أن نقول : أريد أن تقوم .

وكأنهم يشيرون إلى أن التراكيب الواقع فيها كي لا يصح أن تكون مسبوقة بفعل نفسي (يدل على شعور أو ظن وما شابه) .

الثاني : «اللام»

فـــ «كي» محمولة على «اللام» من جهة المعنى والدلالة على الغرض والعلة ، إذ لا فرق عندهم بين قولك :

جئتك كي تكرمني

وبين قولك : جئتك لتكرمني[٨٨]

وكأني بالنحاة ينظرون - من طرف خفي - إلى قرب هذا التركيب من التركيب الواقع فيه المفعول لأجله .

نخلـــص مـــن ذلك إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد «كي» لتوفر مجموعة من القرائن تحيط به :

١- دلالة التركيب على العلة والغاية .

٢- دلالة الفعل بعدها على الاستقبال .

٣- ألا يكون مسبوقا بفعل نفسي .

ولا شك أن النحاة قد توصلوا إلى ذلك من خلال عملية الاستبدال كما اتضح في حمل «كي» على «أنْ» و«اللام» .

١-٢-٣- بعد اللام

قســـم النحاة هذه اللام أقساما بلغت عند بعضهم ستة[٨٩] ، ولكنها ترجع في غالب أقسامها إلى ثلاثة أقسام :

١- لام كي

وهي تتصل بالأفعال المستقبلة ، ومعناها الغرض والعلة ، إذا تفيد أن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها[٩٠] ، كما في قولنا :

زرتك لتُحسِنَ إليّ

و :جئتك لتفعلَ

وقولـــه تعالى : «**إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفرَ لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر**» الفتح ١ .

والملاحظ أن نصب الفعل المضارع هنا مرتبط بدلاليتي الاستقبال والسببية .

٢- لام الجحود

وشرطها أن يكون قبلها كون منفي بما أو بلم ، ماض لفظا أو معنى[٩١] ، وهي لتأكيد النفي نحو قوله تعالى : «**وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم**» الأنفال ٣٣ ، وقد حلـــل السهيلي الآية الكريمة فقال : «جاء بلام الجحد حيث كان نفيا لأمر متوقع ، وسبب مخوف في المستقبل ، ثم قال تعالى : «**وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون**» الأنفال ٣٣ ، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال ، لا يخص مضيا من استقبال»[٩٢] .

ومـــا قام به السهيلي ليس إلا إجراء استبداليا ، بيّن فيه الدلالات واختلافها بين الآيتين الكريمتين :

وما كان الله ليعذبهم **ومـــا كان الله معذبهم**

فالتعبير بالفعل المضارع المقترن باللام يقابله مضمون محدد ، دلالته أنه لنفي أمر متوقع في المستقبل .

أما التعبير باسم الفاعل (معذبهم) فإنه نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال دون اختصاص بزمان .

هذا من جهة استبدال الفعل المقترن باللام باسم الفاعل ، ومن الجهة الأخرى يمثل تعالقا على صعيد التعبير ، يقابله تعالق آخر على صعيد المضمون .

ولا ينبغي أن نغفل اشتراط النحاة أنه لا يجيء قبلها اسم مفرد ، بل جملة[٩٣] ، وأن نفـــي الكون قبلها لا يصح أن يكون بـــ«ما» أو «لا» أو «لما»[٩٤] ، إذ يعمل ذلك على فرز التراكيب الصحيحة من غيرها .

٣- لام العاقبة

وتسمى لام الصيرورة ، ولام المآل ، وهي تفيد أن ما بعدها يكون عاقبة لما قبلها ، نحو قوله تعالى : «**فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا**» القصص٨، وهي عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي[٩٥] ، وإن كان التعليل فيها مجازيا لا حقيقيا، فإنهم لم يلتقطوه لذلك ، بل ليكون لهم فرحا وسرورا ، فلما أن كان عاقبة أمره إلى أن صار لهم عدوا وحزنا جاز أن يقال ذلك ... والعرب قد تسمي الشيء باسم عاقبته[٩٦] «ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته ، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، أي : فعل الله ذلك ليكون كذا كذا»[٩٧] .

ومحاولـــة الزجاجي والسهيلي التأكيد على كونها للتعليل ، مع اختلاف التفسير والمـــنحى ؛ تشـــير إلى اجتهاد النحاة في سبر أغوار المضمون مع الحرص على سلك جزئيات اللغة وفق النظام العام .

تبقى مقولة أخيرة وهي أن هذه اللام عند بعض النحاة ملتبسة بلام المفعول من أجله ، وليست بها[٩٨] ، لتؤكد ربط النحاة صورة الفعل المضارع بعد اللام - هنا - بصورة الاسم عند وقوعه مفعولا لأجله ، وهو نوع من الاستبدال - أشرنا إليه من قبل -قاموا به .

٢- رفع الفعل المضارع

فــرّق النحاة بين موجب إعراب الفعل المضارع ، وبين موجب رفعه ، وجعلوا موجب إعرابه (أي استحقاقه للإعراب) مضارعته للاسم ، وموجب رفعه وقوعه موقع الاسم[٩٩] .

وقــد سبق الحديث عن موجب إعرابه بإثبات ما ذهب إليه البصريون عن طريق الاستبدال من مشابهة بين الأسماء والأفعال ، وكذلك ما وضح من تقارب في الدلالة - بينهما - على الحقائق الثابتة ؛ لكون دلالة الخطاب فيهما هي دلالة الحال مما يجعلهما أقــرب إلى التثبت من صدقهما أو تحققهما في الواقع الخارجي . وهو ما يصل بنا إلى جانب من بيان موجب رفع الفعل المضارع .

وقــد عرض النحاة لعامل الرفع في الفعل المضارع ، فاختلفوا في موجب رفعه ، فهو[١٠٠] :

١- وقوعه موقع الاسم ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

٢- التعري من العوامل اللفظية مطلقا ، وهو رأي جماعة من البصريين

٣- التجرد من النواصب والجوازم خاصة ، وهو مذهب الفراء .

٤- الزوائد الأربع في أوله ، وهو قول الكسائي .

ورغم مناقشة النحاة تلك الآراء ، ومحاولة كل فريق أن ينصر مذهبه ، وأن ينقض آراء المخالفين له ؛ رغم ذلك إلا أننا نعتبر بعض هذه الآراء من قبيل العلامات المعنوية واللفظية وجودية أو عدمية ، وإن كانت لا تكفي وحدها لتوجيه إعراب الفعل .

وقد انتهى البحث إلى أن الفعل المضارع بعد الأداة أن-مثلا أو إذن أو حتى أو الفاء ... - قد يوجه إلى الرفع إن قُصد الإخبار بما هو كائن مستقر كالثابت والمتيقن - أو انــتفاء السبب أو الدخول في الأول ... وقد يوجه إلى النصب إن قصد الإخبار بمتوقع أو مظنون - أو الغاية والسبب أو عدم الوقوع ... وغير ذلك مما سبق .

وقد لخص ابن الطراوة ذلك بقوله : «الأفعال واجب وممكن ومنتف ، أو في حكم المنتفي . فالرفع للواجب ، والنصب للممكن ، والجزم الذي هو عدم الحركة للمنفي أو

ما في حكمه»[١٠١] .

وأعاد السهيلي صياغة كلام ابن الطراوة ، وعبر عنه بقوله : «المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام : فعل واقع موقع الاسم فله الرفع ، وفعل في تأويل اسم فله النصب ؛ لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء ، فاستحقه من الأفعال ما هو في تأويل اسم أو واقع موقع اسم ، وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم فله الجزم ، لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء»[١٠٢] .

ولكن تبقى بعض التراكيب التي تندّ ظاهريا أو شكليا عن المعاني العامة السابقة، والتي تحتاج إلى وقفة وإعادة نظر وتدقيق ، مثل :

١- زيد يقوم غدا .

٢- سيقوم زيد .

سوف يقوم زيد .

٣- كاد زيد يقوم .

كان زيد يقوم .

وإذا نظرنا إلى الصورة الأولى : «زيد يقوم غدا» ؛ لاحظنا أن الزمان هنا زمان مستقبل، وأن الفعل لم يقع بعد ؛ وإن كان منتظرا ، فكيف جاء مرفوعا ؟

يناقش السهيلي ذلك مجريا استبدالا على مستوى التراكيب ، إذ يجعل التركيب :

زيد يقوم غدا في مقابل : «**ولو ترى إذ وقفوا**» الأنعام ٣٠ ، إذ يرى أن الوقوف -في الآية الكريمة - مستقبل ، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه ، لأنه مترتب على وقوف قد ثبت . إذ القصد أن يكون المستقبل - يوم القيامة - أمرًا مستحضرا مشاهدا ، ثابتا .

وكذلك في التركيب المقابل : زيد يقوم غدا

يراد به أنه حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع[١٠٣] .

وكـــأن استحضار صورة قيامه تجعله كالأمر الثابت القائم ، أي تثبت له دلالة الحال .

أما ابن الطراوة فإنه يرى أن الفعل المضارع هنا لا يكون إلا للحال ، وأن معناه : يـــنوي أن يقوم غدا[١٠٤] . فرد المعنى والدلالة إلى المتكلم الذي يريد إخبارنا بما ثبت عنده واستقر من نية زيد القيام غدا .

أما الصورة الثانية :

سيقوم زيد

سوف يقوم زيد

فإن ظاهر كلام النحاة أن السين وسوف تخلصان الفعل للاستقبال .

والحقـــيقة أن السين وسوف لم يدخلا لتغيير معنى فيما دخلا عليه ، وإنما دخلا لتحصيل المعنى لنا ، وتعريفه إيانا ، ولم يتغير المعنى نفسه[١٠٥] ، بمعنى أن الخبر عن زيد إنمـــا يكون بالفعل ؛ لا بالمعنى الذي دلت عليه السين ، ويرى النحاة أن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد[١٠٦] .

فالمضمون يعبر عما وقر في نفس المتكلم وثبت من أن القيام يقع من زيد مستقبلا .

وكأننا بإزاء نسبتين :

الأولى : نسبة القيام إلى زيد .

والثانية : نسبة ما وقر في نفس المتكلم إلى زمان معين .

وهو ما يقابل تماما المراد على صعيد التعبير .

أما الصورة الأخيرة : كاد زيد يقوم

كان زيد يقوم

فإن النحاة يرون أن الفعل« يقوم »يقع موقع الاسم مما جعله مستحقا الإعراب، ووقـــوع الفعل هذا الموقع لا يعني أنه منصوب ، لأن العوامل التي للأسماء لا تعمل في الأفعال[١٠٧] .

وإن كان بعضهم يرى أن أصل التركيب : يقوم زيد

وأن« كـــاد »دخلـــت تقريبا لهذا ومشارفة له[١٠٨] بمعنى أن التركيب المصدّر بـــ«كاد» يتركب من : تركيب إخبار (يقوم زيد) ، وتركيب تقييد للتركيب الأول

بـــ«كاد»[١٠٩] فهما على ذلك نسبتان :

الأول : نسبة القيام إلى زيد .

والثانية : إرادة المتكلم الإخبار بأن النسبة الأولى مقاربة أو مشارفة .

وكذلك الأمر في التركيب المصدر بـــــ«كان» ، الناقصة باعتبارها رابطا لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، لأنها إنما تدل على تركيب المحمول مع الموضوع[١١٠] .

خاتمة وخلاصة

حـــاول هذا البحث بيان موجب إعراب الفعل المضارع دون غيره من الأفعال ، وبيان المعاني المختلفة المصاحبة لرفعه ونصبه ، باعتبارهما الإعراب المشترك بين الأسماء والأفعـــال، وباعتبار المحلات الأساسية في العربية هي الرفع والنصب . وقد اعتمد في ذلـــك على معطيات النحاة العرب ، وما قدموه في هذا الباب ، مستخدما معطيات نظرية هيلمسليف وإجراءاته . وقد انتهى إلى :

- أن النحاة رتبوا أقسام الكلم وفق دورها التركيبي وما تقوم به من وظائف .
- بإجـــراء الاســـتبدال اتضح أن الفعل المضارع يصلح أكثر من غيره للوقوع موقع الاسم.
- أن المعاني التي تدخل الأسماء كالفاعلية والمفعولية مرتبطة بوظائف نحوية ، في حين أن المعاني التي تدخل الأفعال تختلف عن معاني الأسماء .
- اتفاق الأسماء والأفعال المضارعة في كون الخطاب بهما للحال مما يجعلهما يعبران عن حقائق يمكن التماس صحتها من عدمه .
- ارتبط رفع الفعل بما استقر أنه كائن ودلالة الحال بالإضافة إلى قرائن أخرى مصاحبة ، ربما تختلف من تركيب إلى آخر كانتفاء السببية ، والدخول في الأول، أو القطع .
- ارتـــبط نصـــب المضارع بدلالة الاستقبال والإخبار بما هو متوقع مظنون ، بالإضافة إلى قرائن أخرى مصاحبة كالنص على السببية أو الجمعية أو الانتهاء ، والعدول عما أوجبه الأول ، والتعليل .

حواشي البحث

(١) انظر المحاشعي : شرح عيون الإعراب ٣٤ ، الجرجاني : المقتصد ٨٢ .

(٢) انظر ابن السراج : الأصول ٤١/١ ، الجرجاني : المقتصد ٩٣ ، الزمخشري : المفصل ٦ .

(٣) انظر السابق .

(٤) انظر سيبويه : الكتاب ٢٠/١ .

(٥) انظر الزجاجي : الإيضاح ٧٧ .

(٦) هذا كلام البصريين . انظر السابق نفسه .

(٧) الجرجاني : المقتصد ٨٤-٨٥ .

(٨) السابق ١٠٨ .

(٩) وُلد لويس هيلمسليف سنة ١٨٩٩ بالدانمارك ، وتوفي سنة ١٩٦٥م درس اللسانيات على أستاذه بدرسون Pederson وهو من أتباع مدرسة النحاة الجدد ، تابع دروس Meillet ، أسس هو وبروندال V.Brondal حلقة لسانية بكوبنهاجن ، أصدر مقدمة لنظريته سماها «مقدمة لنظرية اللغة» .

(١٠) انظر Hielmslev – Louis : Prolégomenes à Une Théorie de Langage . p: 21

(١١) انظر السابق ، ص٩٦ .

(١٢) السابق ٨٥ .

(١٣) انظر في ذلك : سيبويه : الكتاب ١٤/١-١٥ ، السيرافي : شرح السيرافي ١/ ٧٣-٧٥ ، الزجاجي : الإيضاح ٨٠،٨٦-٨٨ ، العكبري: اللباب ٢٠/٢، ابن الأنباري : أسرار العربية ٢٥-٢٧ ، الإنصاف ٥٤٩، ابن يعيش : شرح المفصل ٦/٧ .

(١٤) انظر عبد القادر المهيري : لم أعرب الفعل المضارع ؟ . ص١٣

(١٥) انظر سيبويه : الكتاب ١٤/١ .

(١٦) انظر الزجاجي : الإيضاح ٨٠،٨١ ، الرضى الاستراباذي : شرح الكافية ٤/ ١٧ .

(١٧) انظر الرضى الاستراباذي : شرح الكافية ٦١/١ .

(١٨) انظر محمد صلاح الدين الشريف : مفهوم الشرط وجوابه ص٩٣،٦٩٦ .

(١٩) انظر المحاشعي : شرح عيون الإعراب ٤٦ .

(٢٠) انظر مالك يوسف المطلبي : الزمن واللغة ص٥٥ .

(٢١) انظر السيرافي : شرح السيرافي ١٠١/١ .

(٢٢) السابق نفسه .

(٢٣) انظر الزجاجي : الإيضاح ٨٧ .

(٢٤) السابق ٨٦ .

(٢٥) السابق ٨٧ .

(٢٦) انظر العكبري : اللباب ١٥/٢ ، الزجاجي : الإيضاح ٨٥ .

(٢٧) الاستراباذي : شرح الكافية ١٦/٤ .

(٢٨) مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ١٥٧ .

(٢٩) إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ص٣٢ .

(٣٠) مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٥٧ .

(٣١) أحمد عبد الستار الجواري : نحو الفعل ص٣٣-٣٤ .

(٣٢) ابن الأنباري : الإنصاف ٥٤٩ .

(٣٣) ومثله : الانكشاف والظهور والنظر الفكري والإيحاء ، وغيرها ، وكذلك يجري الخوف مجرى العلم . انظر في ذلك الاستراباذي : شرح الكافية ٣٢/٤ ، أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ١٦٤٠ ، ابن بابشاذ : شرح المقدمة النحوية ١٧٤-١٧٥ ، السيوطي : همع ٨٨/٤ .

(٣٤) ومثله : الرجاء والطمع والترقب والإرادة والإعجاب وغيرها . انظر سيبويه : الكتاب ١٦٧/٣ ، أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٤٠ ، الاستراباذي : شرح الرضى ٣٢/٤ .

(٣٥) انظر المبرد : المقتضب ٢٩/٢ .

(٣٦) المثالان مأخوذان من كتاب المقتضب ٢٩/٢ .

(٣٧) انظر السابق .

(٣٨) سيبويه : الكتاب ١٦٧/٣ .

(٣٩) انظر : Hielmslev: Prolégomenes à Une Théorie de Langage, P: 87

(٤٠) السابق نفسه .

(٤١) انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٤/٤ ، ابن بابشاذ : شرح المقدمة النحوية ١٧٤-١٧٥ .

(٤٢) سيبويه : الكتاب ١٦٨/٣ .

(٤٣) انظر أبو علي الفارسي : الحجة في علل القراءات السبع ١٠٦/٣ ، ١٠٨ ، الصبان: حاشية الصبان ٢٨٣/٣ .

(٤٤) انظر السيرافي : شرح السيرافي ٨٠/١ .

(٤٥) انظر الفراء : معاني القرآن ١٣٦/١ .

(٤٦) التعبير السائد عند النحاة أن تكون مبتدأة . انظر سيبويه : الكتاب ٣/ ١٢،١٣ .

(٤٧) سيبويه: الكتاب ١٦/٣ .

(٤٨) السابق ١٥/٣ .

(٤٩) الاستراباذي : شرح الكافية ٥٧/٤ .

(٥٠) السابق ٥٨/٤-٥٩ .

(٥١) السابق ٥٦/٤ .

(٥٢) انظر سيبويه : الكتاب ١٧/٣ .

(٥٣) انظر الاستراباذي: شرح الكافية ٨٥/٤ .

(٥٤) انظر العكبري : اللباب ٤٥/٢ ، أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٦٤ .

(٥٥) انظر سيبويه : الكتاب ٢٠/٣ ، أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٦٦ .

(٥٦) سيبويه : الكتاب ١٧/٣ .

(٥٧) انظر أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٦٥ .

(٥٨) سيبويه : الكتاب ٢٣/٣ .

(٥٩) انظر الاستراباذي : شرح الكافية ٦٦/٤ .

(٦٠) سيبويه : الكتاب ٣٦/٣ ، وانظر ص٣١،٣٧ .

(٦١) السابق ٥٤/٣ .

(٦٢) يقصد بغير الواجب : الأمر ، والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والدعاء .

(٦٣) سيبويه : الكتاب ٣٨/٣ .

(٦٤) السابق ٣٧/٣ .

(٦٥) الجرجاني : المقتصد ١٠٧٤ .

(٦٦) الاستراباذي : شرح الكافية ٦٧/٤ .

(٦٧) سيبويه : الكتاب ٤٢/٣-٤٣ .

(٦٨) انظر الأزهري : شرح التصريح ٢٤١/٢ .

(٦٩) سيبويه : الكتاب ٤١/٣ .

(٧٠) السابق ٤٢/٣ .

(٧١) الاستراباذي : شرح الكافية ٧٤/٤ ، وانظر ابن هشام : مغنى اللبيب ٤٧٠ .

(٧٢) سيبويه : الكتاب ٤٧/٣ .

(٧٣) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٧٨١ .

(٧٤) الاستراباذي: شرح الكافية ٧٥/٤ .

(٧٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٢٢/٧ .

(٧٦) انظر السابق نفسه .

(٧٧) سيبويه : الكتاب ٤٧/٣ .

(٧٨) انظر ٥٢/٣ .

(٧٩) انظر ٣٨/٣،٥٦،٥٣،٥٢،٤٥ .

(٨٠) انظر السيوطي : همع ٩٤/٤ .

(٨١) انظر المفصل ٣٠٧ .

(٨٢) السابق نفسه .

(٨٣) نتائج الفكر ١٣٣ .

(٨٤) انظر في ذلك : ابن هشام : مغنى اللبيب ٣٧٤ ، ابن هشام : الجنى الدانى ٢٧٠ ، وقد دافع السهيلي عن رأيه في نتائج الفكر ١٣٢ .

(٨٥) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٤١ .

(٨٦) انظر السيرافي : شرح السيرافي ٨٣/١ .

(٨٧) انظر أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٤٦ ، السيوطي : همع ٩٩/٤ .

(٨٨) انظر العكبري : اللباب ٣٤/٢ .

(٨٩) ابن الأنباري : الإنصاف ٥٧٣ .

(٩٠) انظر المرادي : الجنى الدانى ١١٥ .

(٩١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٢١/٧ .

(٩٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٥٦ .

(٩٣) نتائج الفكر ١٤٠ ، وانظر كذلك الاستراباذي : شرح الكافية ٦٢/٤ .

(٩٤) انظر أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٦٥٩ .

(٩٥) السابق نفسه .

(٩٦) انظر المرادي : الجنى الداني ١٢١ .

(٩٧) الزجاجي : اللامات ١٩٩ .

(٩٨) السهيلي : نتائج الفكر ١٤٠ .

(٩٩) انظر الزجاجي : اللامات ١١٩ .

(١٠٠) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ١١/٧-١٢ .

(١٠١) انظر في ذلك : ابن يعيش : شرح المفصل ١٢/٧ ، أسرار العربية ٢٨ ، الإنصاف ٥٥٠ ، الاستراباذي : شرح الكافية ٢٦/٤ ، العكبري : اللباب ٢/ ٢٥ .

(١٠٢) انظر السهيلي : نتائج الفكر ٩١ .

(١٠٣) السابق نفسه .

(١٠٤) السابق ١٢٠-١٢١ .

(١٠٥) السابق ١٢٠ ، حاشية رقم ١ .

(١٠٦) انظر السيرافي : شرح السيرافي ٧٨/١ .

(١٠٧) انظر السهيلي : نتائج الفكر ١٢٢ .

(١٠٨) انظر في ذلك : السيرافي : شرح السيرافي ٧٦/١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٢/٧-١٣ ، الصيمري : التبصرة ٣٩٥ .

(١٠٩) انظر السيرافي : شرح السيرافي ٧٨/١ .

(١١٠) انظر ابن رشد : الضروري في صناعة النحو ، ص٧٧ .

(١١١) انظر السابق ٥٤ ، كتاب العبارة لابن رشد ٨٥-٨٦ .

المصادر والمراجع

- الأزهري ، الشيخ خالد : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية .
- الاستراباذي ، محمد بن الحسن الرضي : شرح الكافية ، تح : يوسف حسن عمر . ليبيا : طبع جامعة قار يونس .
- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :
  أسرار العربية ، تح: محمد بهجة البيطار : دمشق : مطبعة الترقي ، ١٩٥٧م
  الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر .
- الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف :ارتشاف الضرب ، تح : د. رجب عثمان محمد . القاهرة : مكتبة الخانجي ط١ ، ١٩٩٨م .
- ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد : شرح المقدمة النحوية ، تح : د. محمد أبو الفتوح شريف . نشر الجهاز المركزي للكتب الجامعية ، ١٩٧٨م .
- الجرجاني ، عبد القاهربن عبد الرحمن : المقتصد في شرح الإيضاح ، تح : د. كاظم بحر المرجان . العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
- الجواري ، أحمد عبد الستار : نحو الفعل . بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٤م
- ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد :
  الضروري في صناعة النحو ، تح : د. منصور علي عبد السميع . دار الفكر العربي ،٢٠٠٠م
  كتاب العبارة ، تح : د. جيرار جهامي . بيروت : دار الفكر اللبناني . ط١ ١٩٩٢م .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق :
  الإيضاح في علل النحو ، تح : د. مازن المبارك . دار النفائس . ط٥ ، ١٩٨٦ م .
  اللامات ، تح : مازن المبارك ، دمشق : دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
- الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر: المفصل ، بيروت : دار الجيل . ط٢
- السامرائي ، إبراهيم : الفعل زمانه وأبنيته ، بيروت : مؤسسة الرسالة .ط٢ ، ١٩٨٠م .
- ابـــن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل : الأصول ، تح : د. عبد الحسين الفتلي . بيروت : مؤسسة الرسالة . ط٢ . ١٩٨٧م .
- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله : نتائج الفكر ، تح : د. محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام .

- سـيبويه ، أبـو بشر عمرو بن قنبر : الكتاب ، تح : د. عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط٢ ، ١٩٧٩م .
- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله : شرح كتاب سيبويه ، تح : د. رمضان عبد التواب ، وآخرَين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م
- السـيوطي ، جـلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : همع الهوامع ، تح :د. عبد العال سالم مكرم . الكويت : دار البحوث العلمية . ١٩٧٥م .
- الشريف ، محمد صلاح الدين : مفهوم الشرط وجوابه ، جامعة تونس الأولى ، كلية الآداب بمنوبة . ١٩٩٣م .
- الصبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني . دار إحياء الكتب العربية .
- الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي : التبصرة والتذكرة ، تح : د. فتحي أحمد مصطفى . نشر مكتب البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -- جامعة أم القرى . ط١ ، ١٩٨٢م
- ابـن عقـيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة : مكتبة دار التراث . ط٢٠ . ١٩٨٠م .
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : اللباب في علل البناء والإعراب ، جزء ثان ، تح : د. عبد الإله نبهان . بيروت : دار الفـكر المعاصر . ط١ ، ١٩٩٥م.
- الفارسـي ، أبو على الحسن بن أحمد : الحجة في علل القراءات السبع ، تح : علي النجدي ناصف وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط٢ ، ١٩٨٣م .
- الفراء ، : معاني القرآن ، بيروت : عالم الكتب . ط٣ ، ١٩٨٠م .
- المبرد ،أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة . ط٢ ١٣٩٩هـ .
- المجاشـعي ، أبو الحسن علي بن فضال : شرح عيون الإعراب ، تح :د. عبد الفتاح سليم . دار المعارف . ط١ ، ١٩٨٨م .
- المخـزومي ، مهدي : في النحو العربي نقد وتوجيه . بيروت ك منشورات المكتبة العصرية . ط١ ، ١٩٦٤م .
- المـرادي ، الحسـن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . بيروت : دار الآفاق الجديدة . ط٢
- المطلبي ، مالك يوسف : الزمن واللغة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

- المهـــيري ، عبد القادر : لم أعرب الفعل المضارع ؟، تونس : حوليات الجامعة التونسية . العدد ١٦ ، ١٩٧٨م
- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف : مغني اللبيب ، تح :د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . بيروت ، دار الفكر . ط٦ ، ١٩٨٥م .
- ابن يعيش ، موفق الدين بن علي: شرح المفصل . بيروت ، عالم الكتب .
- Hielmslev- Louis: Prole´gomenes à Une Théorie du langage, lraduit du danois par Une conger avec la collaboration d'Annick de Minuit, 1971, Essais linguistiques , les editions de minuit , 1971 .